الفصل السادس

مستقبل علم النفس فى مصر(*)

تروى الأسطورة اليونانية القديمة أن أبولو عندما تدلّه بحب كاسندرا، ابنة الملك پريام، أسبغ عليها موهبة العلم بالغيب، وذلك فى مقابل وعد منها أن تستسلم له. فلما أخلفت كاسندرا وعدها توسل إليها أبولو أن تمنحه قبلة واحدة، وأمام توسلاته منحته ما اشتهى. عندئذ نفخ أبولو فى فيها فأذهب منها القدرة على الاقناع، وعلى ذلك بقى التنبؤ بالمستقبل موهبة بين يديها، لكنها موهبة عقيمة لا تحمل الغير على التصديق ولا تثير فى النفس أيه حمية.

هكذا ترسم الأسطورة اليونانية صورة العلاقة بين كاسندرا والتنبؤ بالمستقبل. أما نحن، فباسم العلم نحاول أن نتنبأ، لا لنقف عاجزين أمام النبوءة ولكن لنغرى الآخرين بتصديق النبوءة، وبالعمل وفقا لها، بل ولنثير فى نفوسهم الحمية للعمل على التأثير فى المستقبل الموعود، والإسهام فى صنعه بصورة أو بأخرى.

وهذا بالضبط ما نرمى إليه بحديثنا عن مستقبل علم النفس فى مصر. وليس أولى بمسئولية التفكير فى هذا المستقبل والتدبير له من الجمعية المصرية للدراسات النفسية، والعاطفين عليها، وليس أولى بالشعور بهذه المسئولية والمبادرة إلى الاستجابة لمقتضياتها من رجل أوليتموه شرف الانتخاب رئيسا للجمعية فى دورتها لسنة ١٩٧٠/ ٧١. على أننى أبادر فأقرر، قبل امتداد الحديث، أننى ما قصدت بهذه الخواطر والاستنتاجات والأحكام التى سألقيها على مسامعكم أن أكون معبرا بلسان جمعيتكم فى هذا الموضوع الهام؛ فلم يجر العرف بمثل هذا فى الجمعيات

(*) مجلة «الفكر المعاصر» يوليو ١٩٧٠.

العلمية المماثلة، وما ينبغى له أن يجرى على هذا النحو. إنما الذى قصدت إليه، والذى جرى العرف به، هو أن يظل هذا الحديث بمثابة خطاب أمام مؤتمر علمى، وللمؤتمر أن يقبله كله أو بعضه، وله أن يستمع إليه ويلزم الصمت.

عند الحديث عن المستقبل لابد من البدء بالحاضر والماضى القريب. لكن الحديث عن الحاضر والماضى محفوف، دائما بكثير من المخاطر. والمحصلة النهائية لهذه المخاطر أن هناك احتمالات بدرجة عالية أن يستنفد هذا الحديث أكبر قدر من وقتنا وجهدنا، فيكون ذلك على حساب النظر فى المستقبل والتدبير له.

لذلك كان همى أن أصل إلى صيغة تصف الحاضر الاجتماعى لعلمنا كنتيجة للماضى، فى أضيق الحدود الممكنة وبأعلى درجة من التركيز؛ وفى محاولتى هذه لم أجد أفضل من صيغة كنت قد ضمنتها مقالا نشرته فى سنة ١٩٦٣ يحمل عنوان محاضرة اليوم. وعلى حسب هذه الصيغة يمكن القول بأن الوضع الاجتماعى الراهن لعلم النفس فى مصر يتصف بصفتين رئيسيتين، هما:

أولا ـ ضخامة السمعة أو تضخمها لدى الرأى العام المحيط بنا.

ثانيا ـ الضعف المادى الشديد فى الأجهزة القائمة على رعاية هذا العلم.

هذه الصيغة المقترحة؛ أعتقد أنها كانت صادقة فى سنة ١٩٦٣، ويؤسفنى أن أقرر أنها لاتزال صادقة فى سنة ١٩٧٠، مع اختلاف طفيف جدا فى الدرجة.

إن أخطر ما فى هذه الصيغة هو اقتران تضخم السمعة بالضعف المادى الشديد فى الأجهزة، ذلك أن من أهم مظاهر هذا التضخم أزدياد الطلب على الخدمات التى يمكن أن يقدمها علم النفس بتطبيقاته المختلفه لترشيد الحياة، ورفع قامة إنسان المستقبل فوق قامة إنسان الحاضر. فإذا لم نستطع الاستجابة لهذا الطلب المتزايد بالصورة المرجوة كما وكيفا وتوقيتا، كانت النتيجة إحباطا للمجتمع من شأنه أن يضر بإمكانيات التقدم لعلمنا وتطبيقاته، وربما اتسعت دائرة الضرر فأصابت مجتمعنا فيما هو أخطر من مجرد التيسير لتقدم هذا العلم أو ذاك، كأن تصيبه فى صميم الاقتناع بأن الأسلوب العلمى هو الطريق إلى ترشيد سلوك الإنسان.

ما هى مقومات هذا الضعف المادى الذى نشير إليه؟

مقوماته تتمثل حيث يحيا العلم حياته الاجتماعية؛ فى الجامعات أولا وقبل كل شىء، وفى مراكز البحوث، وفى أجهزة التطبيق، ثم فى جمعيتنا هذه.

فأما جامعاتنا فلا يوجد فيها حتى الآن قسم واحد لعلم النفس، توجد شعبة فى جامعة عين شمس، وتوجد الآن شعبة فى جامعة القاهرة، وأخرى فى جامعة الأزهر، أما القسم فلا. وقد ترتبت على هذه الحقيقة سلسلة من النتائج المؤسفة تمس كيان هذا العلم من حيث الكم والكيف. ومع ذلك فليست هناك جامعة واحدة محترمة فى الغرب أو فى الشرق تخلو من قسم لعلم النفس، وفى بعض الحالات كلية قائمة بذاتها لعلم النفس تتوزع أقسامها بين فروعه المختلفة كما هو الحال فى جامعة أمستردام الحكومية.

وأما فى مراكز البحوث على تعددها فليس ثمة سوى الوحدة النفسية القائمة فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

وفى الأجهزة القائمة على التطبيق، إذا استثنينا كلية التربية وما يتبلور فيها من جهود لأستاذة كرام على أنفسنا، فثمة أربعة أجهزة فحسب هى التى يقوم التطبيق فيها بصورة منظمة، وهى: وزارة الصحة متمثلة فى إدارة الطب النفسى، ووزارة الصناعة ممثلة فى مصلحة الكفاية الإنتاجية، ووزارة الشئون الاجتماعية ممثلة فى الخدمات النفسية كما تقدمها فى ميادين ضعاف العقول، والجانحين، والمكفوفين والصم، ووزارة الثقافة ممثلة فى وحدة القياس النفسى بأكاديمية الفنون. ورغم الجهود الممتازة والتضحيات التى يقدمها بعض الزملاء وشباب الباحثين فى هذه المجالات فإن مظاهر الضعف فى هذه الأجهزة تعبر بلغة المأساة عن إنجازات الرواد الأوائل فى هذه المجالات. ويكفى هنا أن نذكر أعداد العاملين فى هذه الأجهزة، وهى على النحو التالى:

فى وزارة الصحة حوالى ٢٥ أخصائيا نفسيا.

فى وزارة الصناعة (مصلحة الكفاية الإنتاجية) حوالى ١٥ أخصائيا.

فى وزارة الشئون الاجتماعية، حوالى ٤٠ أخصائيا.

وفى وحدة القياس النفسى بأكاديمية الفنون، ٣ أخصائيين.

وأخيرا هذه الجمعية التى يلتئم شملنا اليوم باسمها؛ الحقيقة التى يلزمنا أن نذكرها ما استطعنا إلى الذكر سبيلا أن عدد أعضاء جمعيتها العمومية الذين اشتركوا فى انتخابات أعضاء مجلس الإدارة الجدد يوم ٣ أبريل الماضى كانوا ٢٩ عضوا فقط.

هذه أيها السادة هى المجالات التى يحيا فيها علمنا حياته الاجتماعية. وما ذكرته من مقومات الضعف فى هذه الحياة ليس هو مجموع المقومات، ولكنه مجرد عينة صغيرة لجانب واحد من هذه المقومات، وهو الجانب الكمى.

فإذا انتقلنا إلى الجانب الكيفى فثمة مستوى التجهيز المعملى، ومستوى التدريس الذى نرانا مضطرين إليه اضطرارا، ونوع البحوث ومستوى البحوث التى لا نجد أمامنا بدا من القناعة بها، وأخيرا ضآلة حجم التواصل الفكرى المتاح لنا نتيجة لعدم وجود دورية واحدة مصرية مخصصة لعلمنا بفروعه التسعة الأساسية والتطبيقية.

هكذا يقترن الجانب الكمى والجانب الكيفى فى هذه اللمحة العابرة لواقع الضعف المقرون بضخامة السمعة.

والسؤال الآن: ما هى صورة المستقبل؟ هناك سيداتى وسادتى مستقبلان لا مستقبل واحد، مستقبلان محتملان على الأقل لكل حاضر إنسانى، أحدهما يمكن تسميته بالمستقبل الآلى، لأنه يترتب على الحاضر بطريقة تكاد تشبه القصور الذاتى؛ والثانى يمكن تسميته بالمستقبل الإرادى. فإذا أردنا مزيدا من الدقة فى الوصف فهناك مالا حصر له من الصور المحتملة للمستقبل، تقع كل منها على نقطة ما فوق تدريج متصل، يمتد من الآلية الخالصة تقريبا إلى الإرادية فى أعلى صورها. وما أريد أن أبشر به هنا يتلخص فى ضرورة السعى نحو تحقيق صورة على موضع من هذا التدريج المتصل أقرب إلى قطب الإرادية منها إلى قطب الآلية.

هذا هو موضع الصورة. فما مضمونها؟

يخيل إلينا أن المضمون هو مضمون علمنا، وأى علم آخر، وأنا أعنى هنا العلم من حيث هو حركة اجتماعية، أقول يخيل إلينا أن مضمون الصورة إنما يتحدد على محاور أربعة، وذلك على النحو الآتى:

أ ـ العلم كما يعلم.

ب ـ العلم كتطبيق فى صورة خدمات.

جـ ـ العلم كموضوعات للبحث والنشر.

د ـ العلم ممثلا فى التنظيمات التى تكسبه ذاتيته أو هويته.

وعلى هذا الأساس سوف نركز البقية الباقية من هذا الحديث حول هذه المحاور الأربعة.

نبدأ بالعلم كما يعلم، ويتم ذلك أساسا فى الجامعات.

ستظل شعبة علم النفس فى كلية الآداب بجامعة عين شمس حتى نهاية السنة الدراسية ١٩٧٠/ ٧١ هى المصدر الأوحد الذى يمد مجتمعنا بخريجين متخصصين فى علم النفس. وقد بلغ مجموع خريجيها حتى مايو سنة ١٩٦٩ ٣٣٠ خريجا وذلك منذ تخرج أول دفعة فيه سنة ١٩٥٤. كان متوسط عدد الخريجين فيها حوالى ١٥ خريجا فى السنة وذلك حتى سنة ١٩٦٦؛ ولكن فى السنوات الثلاث الأخيرة أرتفع المتوسط السنوى إلى حوالى ٥٤ خريجا.

المهم أن هذه الشعبة خرجت ٣٣٠ سيكولوجيا؛ وإلى جانب ذلك تخرج فى دبلوم علم النفس التطبيقى، وهو الدبلوم الذى يضع خريج جامعة القاهرة على عتبة التخصص حوالى ٦٥ خريجا منذ إنشائه فى سنة ٥٩/ ٦٠ حتى الآن.

المجموع إذن حوالى ٣٩٥ خريجا، فى مقابل ٣٣ مليون نسمة. أى بمعدل ١٢ أخصائى نفسى لكل مليون نسمة.

وعلى أساس هذه العناصر سيكون مستقبلنا فى سنة ٢٠٠٠ مثلا أى بعد ٣٠ سنة إذا تصورناه كامتداد للحاضر، سيكون على النحو التالى:

١٩٥٠ أخصائى موزعين على ٦٦ مليون نسمة. أى بمعدل ٢٩ أخصائى تقريبا لكل مليون. هذا دون أى حساب للوفيات والهجرة... إلخ.

فإذا أدخلنا هذا الاعتبار بأفضل نسبة ممكنة فسيهبط العدد إلى حوالى ١٣٠٠، فتصبح النسبة حوالى ١٩,٥ أخصائى لكل مليون نسمة. وبالتالى ستتحسن النسبة عما هى عليه الآن بما يقرب من ٥٠٪ من حجمها الحالى.

ولكى تبدو أمامنا القيمة الحقيقية لهذه الأرقام والنسب لابد من عقد بعض المقارنات. غير أننى لن ألجأ إلى المقارنة مع الحال فى دول أخرى، لأن هذا قد يثير عددا من الاعتراضات، وإن كان وضعنا الدولى يحتم علينا أن ندخل ذلك فى اعتبارنا. أُنحى إذن كل هذا جانبا، وأُبرز نوعا آخر من المقارنة، هو المقارنة داخل مجتمعنا بين حجم التخصيص النفسى، وأحجام بعض التخصصات الأخرى.

فعدد المقيدين فى نقابة المهن الهندسية يبلغ الآن حوالى ٢١ ألف عضو. أى بمعدل ٦٣٦ مهندس لكل مليون نسمة، فأذا تصورنا أن هذا العدد سيتزايد بنفس المعدل الذى يتزايد به الأخصائيون النفسيون مع إدخال العوامل المضادة فى اعتبارنا فسيكون لدينا فى سنة ٢٠٠٠ حوالى ٧٠ ألف مهندس، أى بنسبة ١٠٦٠ مهندس لكل مليون نسمة.

كذلك يبلغ عدد المقيدين فى نقابة الأطباء حوالى ١٢ ألف عضو. أى بنسبة ٣٦٣ طبيبا تقريبا لكل مليون نسمة، وفى سنة ٢٠٠٠ يصبح العدد المقدر لأعضاء هذه المهنة حوالى ٤٠ ألف طبيب، أى بنسبة ٦٠٦ طبيبا لكل مليون نسمة.

إذن هذه هى صورة المستقبل الآلى: ١٩ أخصائى نفسى لكل مليون نسمة.

١٠٦٠ مهندس لكل مليون نسمة.

٦٠٦ طبيب لكل مليون نسمة.

وعلى ضوء هذه الصورة لابد من اختيار المستقبل الإرادى على أى موضع من تدريج الإرادية. على ألا يأسرنا التفكير فى أعداد الخريجين فحسب، وألا تأسرنا فكرة قد توحى بها خطأ هذه المقارنة التى عقدناها بين أعداد النفسيين والمهندسين والأطباء؛ فقد يظن أن ما نهدف إليه من المقارنة هو ضرورة تحقيق المساواة بين أعداد الفئات الثلاث؛ لكن هذا غير صحيح، إنما قصدنا فقط إلى إبراز حقيقة هامة هى أن مجتمعنا (فيما يتعلق بحاجته إلى العلوم الإنسانية) لا يزال يتطور بخطة غير متوازنة، أما أن التوازن يقضى بأن تتساوى الأعداد أو أن تتناسب فيما بينها بناء على صيغة أخرى غير التساوى فهذه مسألة أخرى. المهم أن هذه الصورة تبدو غير معقولة بالنسبة لمجتمع يتجه بقدر كبير من طاقته إلى إحداث تغييرات كبيرة فى نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية الذى كان سائدا إلى وقت قريب، ومع ذلك فهو لا يعد عدته من الأخصائيين النفسيين اللازمين لميادين الصناعة الاجتماعية المتلاحقة، وبرامج العلاج.. إلخ.

إذن على ضوء هذه الصورة لابد من اختيار المستقبل الإرادى لعلم النفس فى الجامعات؛ فى المستقبل القريب سيكون لشعبة علم النفس فى جامعة القاهرة، وفى كلية البنات الإسلامية، إسهام له وزنه فى تخريج أعداد من السيكولوچيين. ولكن هل هذا يكفى؟ لابد من التفكير بشىء من شجاعة الإبداع. الشُعب لا تكفى، لا من حيث الكم ولا من حيث الكيف؛ لابد من التفكير فى مفهوم القسم تحريرا لنوعية الدراسة من بعض القيود التى يفرضها مفهوم الشعبة. والاتجاه إلى مفهوم القسم يحسن أن يصحبه إعادة النظر فى نوعية الإطار الذى يحيط به، هل هذه التبعية لإطار كليات الآداب وهى التبعية الغالبة الآن، لا تزال تسمح لدارس العلوم النفسية فى سبعينات القرن العشرين أن يتلقى هذه العلوم ومجموعة العلوم المساعدة بالقدر المناسب وفى المناخ المناسب؟ هل يمكن لدارس العلوم النفسية اليوم وفى المستقبل القريب أن يجد المعمل المناسب داخل إطار كليات الآداب؟ وهل يمكنه أن يجد المتحف المناسب لدراسة المخ والجهاز العصبى فى صورته البشرية، وفى الصور المتعددة التى مر بها عبر السلسلة الحيوانية وهو

ما لابد من العلم به فى دراسات علم النفس المقارن؛ وهل يمكنه أن يتلقى دروسا فى فيزيولوجية الجهاز العصبى حتى يتقن بعض دروس علم النفس الفيزيولوجى، وحتى يستطيع أن يتصدى للقيام بنصيبه فى الدراسات السيكوفارماكولوچية بوجه خاص؟ وهل سيتاح له القدر اللازم من الدراسات الطبيعية التى لابد منها حتى يعرف كيف يستخدم كثيرا من أجهزته المعملية وكيف يطورها؟ وأخيرا هل سيتاح له التعلم المناسب للرياضيات العليا التى لابد منها لمتابعة التقدم الحديث فى بناء المقاييس النفسية وفى الدراسات التى تتناول الاحتمالات المختلفة لأشكال القرار، وفى كثير من دراسات التعلم ويكفى أن نذكر هنا دراسات مستولير F. Mosteller واستيز W.K. Estes وأمثالهما؟

هذه كلها أسئلة من شأنها أن تدفعنا إلى إعادة النظر فى وضع شعب أو أقسام علم النفس فى كليات الآداب. ومع ذلك ففى كليات الآداب دراسات لابد لدارس علم النفس من الاتصال بها، كالاجتماع والأنثرولوجييا الحضارية واللغويات.

أمام هذا المأزق لابد من أن نتساءل: ما هو الحل الأمثل؟ هل نتجه إلى مفهوم الكلية أو المعهد القائم بذاته يجمع بداخله الخيوط المختلفة ليشكل فى القالب المناسب؟ أم نجدد فى مفهوم القسم بحيث يصبح القسم هو الوحدة الأساسية للجامعة وليس الوحدة الأساسية للكلية، فإذا بقيت الكلية كوحدة إدارية فهذا ينبغى ألا يفرض على الدراسات نفسها وحدة مصطنعة ليس لها ما يبررها إلا أن تنتسب إلى كلية بعينها.

ومن يدرى ربما كان التفكير فى مستقبل علم النفس فى مصر هو أحد الطرق الرئيسية التى من خلالها نجد أنه لابد من التفكير فى تطوير جامعاتنا بما يناسب نمط العلاقات الموضوعية بين فروع المعرفة فى الثلث الأخير من القرن العشرين.

والتعليم الجامعى لابد وأن يقوم على تعليم عام يحسن إعداد الطالب له.

وعلى ذلك لابد من أن يمتد تفكيرنا إلى تدريس علم النفس فى التعليم العام. وهنا نشعر جميعا بعدم الرضا عما هو قائم، ونرغب فيما هو أفضل، ولابد فى هذه الحالة من التفكير فى توجيه جديد لهذه الدراسة، بحيث يصبح أهم ما يميزها إبراز أهمية التمرينات المعملية على أدوات بسيطة مثل السيكوجلفانومتر، وجهاز الرسم فى المرآة، والتكستوسكوب (أو العارض السريع) فى أبسط صوره، هذا من ناحية، وإبراز أهمية الرياضة والإحصاء من ناحية أخرى.

ولنترك الآن محور الجامعات.

وننتقل إلى المحور الثانى: التطبيق فى صورة خدمات.

خط التطبيق الذى ننتهجه الآن ينبغى له أن يُطوَّر كما وكيفا؛ فأما من حيث الكم وهو أضعف الإيمان من حيث الصورة الإرادية للمستقبل فلابد من التفكير الجدى فى زيادة حجم الخدمة المقدمة فى الميادين الثلاثة التى سبق أن ذكرناها، وهى ميادين الصناعة، والخدمة النفسية الاكلينيكية، والرعاية النفسية المقدمة فى وزارة الشئون الاجتماعية.

ولكن الصورة الإرادية حقا ينبغى لها أن تتناول أمر التطبيق من حيث الكيف بالإضافة إلى الكم.

والخطوة الأولى فى التفكير هنا يجب أن تشير إلى مجالات جديدة لم ينفذ إليها التطبيق بعد: من ذلك ميدان الجريمة، فالخبراء النفسيون ينبغى لهم أن يقدموا خبراتهم فى خدمة العدالة فى المحكمة، سواء فيما يتعلق بإلقاء الضوء على سيكولوچية الجانى، او على سيكولوجية الضحية، وعلى سيكولوجية الشاهد. وكذلك ينبغى لهم أن يقدموا خدماتهم داخل السجون.

وإلى جانب ميدان الجريمة يوجد ميدان الإعلام. كما يوجد العديد من ميادين الخدمة التى تقتضيها الحياة فى المدنية الحديثة بضخامتها وتعقد الحياة فيها.

على أن الخدمة أو التطبيق أيا كان ميدانه يجب أن يرشّده تعليم مهنى متخصص حتى يؤدى إلى الاستفادة من كل إمكانيات التقدم التى يتيحها المستوى الراهن للفروع الأساسية. وقد جرينا فى معظم فروع التطبيق على مفهوم الدبلومات المهنية. وهذه بالنسبة لعلمنا لابد من الإكثار منها لتغطى فروع التطبيق المختلفة.

على أن الصيغة المتمثلة الآن فى دبلوم علم النفس التطبيقى بجامعة القاهرة ليست بالصيغة المرضية تماما، ولابد من ابتكار صيغ أخرى فى المستقبل تجمع بين هيمنة الجامعات على تنظيم العملية التعليمية، وبين تسهيلات أماكن الخدمة حيث يطلب التطبيق. كأن تكون هناك دبلوم لعلم النفس الإكلينيكى تابعة للجامعة ومقرها أحدى مصحات الأمراض العقلية، أو معهد للطب النفسى.

ويخيل إلينا أن مراكز البحوث باعتبارها حلقة متوسطة بين البحث العلمى الأساسى من ناحية وبين الخدمة المباشرة من ناحية أخرى، أى باعتبارها الحلقة المسئولة عن البحوث ذات الاتجاه التطبيقى، يخيل إلينا أن هذه المراكز لابد وأن يكون لها دور ما فى هذه الصيغة الجديدة وإن كنا نعترف بالعجز عن تحديده بالضبط فى الوقت الراهن.

بعد ذلك ننتقل إلى المحور الثالث: موضوعات علمنا الجديرة باستقطاب جهود البحث والنشر فى المستقبل القريب.

جميع موضوعات العلم جديرة بأن تلقى نصيبها من عناية الباحثين. غير أن مجموع الظروف المحيطة بنا من حيث طاقة العمل لدينا وكونها محدودة، ومن حيث طبيعة الاحتياجات التى تفرض نفسها علينا كلما فكرنا فى العمل السيكولوچى، هذه الظروف تقضى بضرورة ترشيد جهودنا بالاتجاه بها ما أمكن نحو البذل فى أحد المجالات الآتية:

أولا: العناية بموضوع المصطلحات وتوحيدها. والجهود الفردية تقوم بدور لا يمكن الإقلال من شأنه فى هذا الصدد. ولكن بدون جهود جماعية منظمة متصلة لفترة طويلة نسبيا لن يشيع الاستقرار فى هذا المجال.

ثانيا : ضرورة العناية بالدراسات الحضارية المقارنة؛ ووجه الحاجة يبدو أولا وقبل كل شيء فى اتجاهنا المتزايد نحو استخدام أدوات القياس السيكولوجى التى شاع استخدامها فى الخارج، ونحن نعلم علم اليقين أننا لن نستطيع أن نستخدمها بمعاييرها الأجنبية، وبالتالى فلابد من إعادة تقنينها. إلا أن المسألة لا تقف عند هذا الحد، بل تتعداه إلى ضرورة النظر أحيانا فى إعادة صنع المقياس بتغيير مادته إلى مادة أخرى يكون لها فى حضارتنا نفس الدلالة السيكولوچية التى للمادة المتوفرة فى الاختبار الأمريكى أو الانجليزى فى حضارته الأنجلو أميريكية. ولا يجوز أن تقف المسألة عند هذا المستوى بل لابد من تعميق البحوث الحضارية المقارنة حتى نصل إلى معرفة أشمل للحقيقة السيكولوجية، التى تعتبر معلوماتنا عنها الآن معلومات مستقاة غالبا من بحوث أجريت على الإنسان الأوروبى أو الأمريكى. ولن يستطيع القيام بهذه الدراسات فى إطار حضارتنا أحد سوانا.

ثالثا : نشر تراث الفكر العربى السيكولوجى؛ ذلك من شأنه أن يسد ثغرة خطيرة فى تاريخ الفكر السيكولوجى، لم يسدها حتى الآن المؤلفون الغربيون، والمثال أمامنا كتاب G.S Brett فى التاريخ الموسع لعلم النفس، الذى لا يكاد يذكر شيئا عن إسهام المفكرين العرب القدامى فى تراث الإنسانية من الفكر السيكولوجى. وليست المسألة مجرد سد ثغرة، ولكنها غالبا ستكون مصدر إثراء لفكرنا ومعنوياتنا.

رابعا: لابد من أن يشغلنا فى المستقبل القريب وضع دستور أخلاقى لأنواع نشاطنا المختلفة: فى التأليف، وفى الممارسة العملية للمهنة، وفى علاقاتنا ببعضنا البعض، وبأعضاء المهن المتداخلة معنا، وبالجمهور المحيط

بنـا، وبأدوات الإعـلام.. إلـخ. ولاسـبيل إلى هـذا الهـدف إلا جهـد جماعـى منظم.

هذه المجالات الأربعة جديرة بأن تستقطب قدرا كبيرا من جهودنا فى المستقبل الإرادى الذى نرسمه لعلمنا، حتى يقدر له الانطلاق واكتساب الشخصية المتميزة على الصعيد العالمى.

وأخيرا يأتى دور المحور الرابع، وهو محور التنظيمات التى من شأنها أن تكسبه ذاتيته التى نشعر بها نحن الذين ربطنا مصيرنا به.

هذه التنظيمات تتمثل فى كل الأشكال التى ابتكرها مجتمع العلماء ليجمع بين أعضائه فى تجمعات صغيرة أو كبيرة تحدث فيها المواجهة، ويتبلور من خلالها الشعور بالانتماء.

من هـذه التنظيمـات جمعيتنـا هـذه، ومنهـا لجنـة علـم النفـس بالمجـلس الأعـلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، وربمـا لجنـة أخـرى أو ما شـابه ذلك.

ولكن من الممكن أن نقيم تنظيمات أخرى، كالمؤتمرات، ومن الممكن أن نفكر فى نشر دورية نلتقى على صفحاتها، وتتفاعل أفكارنا ومعها بعض حماسنا. ومن الممكن أن يهدينا تفكيرنا إلى أشكال أخرى من التنظيمات.

جمعيتنا هذه ينبغى أن تلقى من الدعم، فى الحجم والقدرة المالية والاستقرار ما ينميها فى الاتجاه الذى يمكنها من أن تصبح يوما من الأيام شبيهة بنقابة الأطباء أو نقابة المهندسين؛ تنظيم يجمع شمل الأعضاء، ويؤدى لهم خدمات معنوية ومادية ويقعِّد القواعد للحفاظ على مكانة المهنة فى نفوس المواطنين.

ولجنة علم النفس لا تزال كائنا حديث الميلاد، وبالتالى فعنصر الآلية كإمكانية قد تفرض نفسها فى تشكيل مستقبلها عنصر لا يزال ضئيل الشأن إلى حد كبير، وإرادتنا يمكن أن تقوم بعمل كبير فى هذا المضمار.

على هذا النحو تنتهى جولتنا فى ربوع المستقبل.

وقد رأينا كيف يمكن أن يكون هذا المستقبل آليا محققا لقانون القصور الذاتى، ورأينا كذلك كيف يمكن أن تتناوله الإرادة بأقدار مختلفة من التشكيل.

ولئن كنت قد عرضت على حضراتكم بعض إمكانيات هذا التشكيل الإرادى، فلم يكن ذلك لأننى أحمل فى نفسى تقييما خاصا لهذه الأفكار التى عرضتها، ولكن لأنى حريص على أن أستثير فى النفوس أى قدر من التفكير فى مستقبل العلوم النفسية فى بلدنا.

الإغراء بالتفكير والتدبير هو كل ما قصدنا إليه، ونحن لا نزال على يقين من أن تناول المستقبل بأسلوب التفكير العلمى من شأنه أن يجعلنا أقرب إلى قدرة أپولو منا إلى عجز كاساندرا.